

العدد السابع والأربعون / أبريل / 2020

العطف على الضمير المجرور

" دراسة في القاعدة النحوية وشواهد القرآنية "

د . عمر عثمان علي عوض / عضو هيئة تدريس / جامعة بنغازي / كلية التربية-المرج / قسم اللغة العربية
د . عيسى عثمان محمد بومعافه / عضو هيئة تدريس / جامعة بنغازي / كلية التربية-المرج / قسم اللغة العربية



العطف على الضمير المجرور

" دراسة في القاعدة النحوية وشواهد القرآنية "

ملخص البحث :

هذا البحث دراسة في إحدى مسائل الخلاف النحوي التي كثر تداولها في كتب النحو، وهي مسألة اشتراط إعادة الجار مع المعطوف على الضمير المجرور، وفيه عرض مفصّل لجانبها النحوي بعرض آراء النحاة في هذه المسألة وتحقيق نسبتها إلى أصحابها، وتخليصها مما شابه من الغلو والخلط، ومحاولة حصر كل الأدلة والشواهد التي احتج بها كل فريق، ثم الانتقال لتقديم دراسة وصفية إحصائية لما ورد من شواهد قرآنية للعطف على الضمير المجرور للوقوف على خصائص الاستعمال القرآني لهذا النوع من التراكيب، وكيف أثر الخلاف النحوي في هذه المسألة على إعراب الآيات التي تباينت فيها آراء النحاة بين القول بجواز العطف فيها على الضمير المتصل المجرور دون إعادة الخافض مع المعطوف، وبين القول بعدم جواز ذلك .

Research Summary :

This research is a study of one of the issues of grammatical discord that has been widely circulated in grammar books, which is the question of requiring the return of the neighbor with the one on the defective conscience, and in it a detailed presentation of its grammatical aspect by presenting the grammatical views on this issue and achieving its percentage to its owners, ridding it of its youth of excess and confusion, and trying to Confine all the evidence and evidence invoked by each team, then move to provide a descriptive statistical study of the Qur'anic evidence of sympathy for the defended conscience to determine the characteristics of the Quranic use of this type of composition, and how the grammatical dispute in this matter affected the expression of the verses in which the opinions of grammarians differed. B It is necessary to say that it is permissible to show sympathy in it on the connected conscience without repeating the deprecated with the virtuous, and to state that this is not permissible.

تعدُّ مسألة العطف على الضمير المتصل المجرور من المسائل التي يكثر دورانها في النحو العربي، ولا يكاد كتاب من كتب النحو العربي يخلو من الحديث عن أحكام العطف على الضمير المتصل المجرور على نحو موجز أو مسهب، وجرت العادة أن تعرض هذه المسألة في كتب النحو، وفي كتب الخلاف النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة، وكذلك في كتب إعراب القرآن الكريم وكتب التفسير التي تعنى بالجانب الإعرابي للقرآن الكريم وتوجيه قراءاته، وأن يورد في بعضها آراء النحاة في هذه المسألة مع ذكر الأدلة النحوية التي تؤيد وجهة نظر كل فريق وردود الفريق الآخر عليها، وقد شاب قول كثير من النحاة في هذه المسألة شيء من عدم الدقة أدى إلى إصدار أحكام عامة نسبت للبصريين وللکوفيين على وجه غير دقيق، وأدى ذلك إلى تبني آراء نحوية دفعتهم إلى تحطمة بعض القراءات المتواترة التي جاءت مخالفة لما قرره من أحكام مغلوبة .

من هنا جاءت فكرة البحث لتعيد النظر في نصوص النحاة في هذه المسألة النحوية للوصول إلى الرأي الصحيح فيها، ثم عرض النصوص القرآنية التي جاءت في هذه المسألة للوقوف على واقع الاستعمال القرآني فيها .
الدراسات السابقة: :

هذه المسألة كما أشرنا سابقاً من المسائل التي لا يكاد كتاب من كتب النحو يخلو من التعرض لها، ولعل من أبرز الكتب التي عرضت الخلاف فيها بشكل مفصّل :

1 . كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري في المسألة الخامسة والستين تحت عنوان (مسألة هل يجوز العطف على الضمير المخفوض) .

2 . كتاب مع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي .

3 . كتاب دراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ محمد عبد الخالق عزيمة في الجزء الثالث تحت عنوان (العطف على الضمير المجرور) .

العدد السابع والأربعون / أبريل / 2020

أهداف البحث وسبل تحقيقها:

يهدف هذا البحث إلى :

أولاً . دراسة هذه المسألة من جانبها النحوي بعرض آراء النحاة في هذه المسألة وتحقيق نسبة الآراء في هذه المسألة إلى أصحابها وتحليلها مما شابها من الغلو والخلط .

ثانياً . محاولة حصر كل الأدلة والشواهد التي احتج بها كل فريق في هذه المسألة وبيان موضع الاستشهاد بها .

ثالثاً . تقديم دراسة وصفية إحصائية لما ورد من مسألة العطف على الضمير المتصل المجرور في القرآن الكريم .

رابعاً . بيان أثر الخلاف النحوي في هذه المسألة على إعراب الآيات التي تباينت فيها آراء النحاة بين القول بجواز العطف فيها على الضمير المتصل المخفوض دون إعادة الخافض مع المعطوف ، وبين القول بعدم جواز ذلك .

المبحث الأول - الدراسة النحويّة :

يختص ضمير الجر عن ضمير الرفع وضمير النصب بأنّه لا يكون في الكلام إلا متصلاً سواء أكان عامل الجر فيه حرفاً من حروف الجر أم إضافة اسم ظاهر إليه نحو: لك، وكتابتك، ولا خلاف بين النحاة في جواز العطف على الضمير المتصل المجرور إذا أعيد تكرار عامل الخفض مع المعطوف حرفاً كان أو اسماً فتقول: هذا البيت لك ولزيد، وهذا بيتك وبيت زيد، وإعادة الخافض مع المعطوف على الضمير المجرور هو الأكثر في استعمال العرب، يقول ابن هشام: " لا يكثر العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض حرفاً كان أو اسماً"⁽¹⁾، وأكثر ما ورد في القرآن الكريم من العطف على الضمير المجرور جاء على ذلك، وسيعرض ذلك مفصلاً في مطلب الدراسة القرآنيّة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ (المؤمنون: 22) وقوله تعالى: ﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ﴾ (البقرة: من الآية 133) أما العطف على الضمير المخفوض من دون إعادة الخافض مع المعطوف فهو موضع خلاف بين النحاة، وحاصل آرائهم في هذه المسألة الخلافية أن جمهور البصريين يرون أن إعادة الخافض

¹ - أوضح المسالك 3/ 392 .

العدد السابع والأربعون / أبريل / 2020

في هذا العطف مع المعطوف لازمة إلا في ضرورة الشعر، وفي إطلاق وجوب ذلك عند البصريين كلهم - كما فعل ابن الأنباري⁽²⁾ - نسبة غير دقيقة، فقد خالفهم في ذلك من البصريين يونس والأخفش، وحكى قُطْرِبَ عن العرب جواز ذلك⁽³⁾ .

كما أنّ في نسبته إلى سيبويه - أيضا - إجحافاً كبيراً وتفسيراً لنصّ الكتاب بما لا تقتضيه ألفاظه، فقد نصّ سيبويه على ورود ذلك في الشعر فقال: " وقد يجوز في الشعر أن تشرك بين الظاهر والمضمّر على المرفوع والمجرور إذا اضطر الشاعر "⁽⁴⁾، وقَبَّحَ ورود ذلك في منشور كلامهم فقال: " ومما يقبَحُ أن يَشْرِكُهُ المظهر علامة المضمّر المجرور، وذلك قولك: مررتُ بك وزيدٍ، وهذا أبوك وعمرو "⁽⁵⁾ فسيبويه يصف ذلك بالقبح، وذلك يدل على عدم استحسانه لهذا الاستعمال وتفضيل غيره عليه، وهو تكرار الخافض مع المعطوف، وذلك راجع لمخالفة القياس عنده، ولأنّه وجد استعماله قليلا إذا ما قورن بالاستعمال الثاني، فهو يختار مصطلحا يُعَبِّرُ بدقّة عن استقراء واعٍ لكلام العرب شعره ونثره، وتطبيق لقاعدة الأفشى في الاستعمال إذ لا يُعْقَلُ أن يغفل سيبويه عن قراءة حمزة: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ (النساء: من الآية 1) وآياتٍ أخرى يمكن أن يستدل بظاهر لفظها على جواز العطف على الضمير المجرور من دون إعادة عامل الجر، ولكنّه لما قَلَّ عدّها وقَلَّ عدُّ شواهد ما يَعْضُدُهَا من كلام العرب التي لم يُنْقَلْ لنا منها غير قَوْلِ قُطْرِبَ: ما فيها غَيْرُهُ وَقَرَسِهِ، اختار للقاعدة المعيارية تكرار الخافض مع المعطوف، ولكنّه لم يرفض الاستعمال الآخر، بل نعتة بالقُبْحِ، فَنَعْتُهُ بالقُبْحِ لا يدل على عدم جوازه، ولهذا لم يؤثر عن سيبويه أنه خطأ قراءة حمزة بجرّ الأرحام.

ولكنّ مَنْ جاء بعد سيبويه من البصريين بالغوا في فهم نعت سيبويه لهذا الاستعمال بالقبح؛ فقالوا بمنع العطف على الضمير المخفوض من دون إعادة الخافض مع المعطوف، وتناولوا في ذلك حتى وصل بهم الأمر إلى الطعن في قراءة متواترة هي قراءة حمزة ونعتوها باللحن والخطأ والضعف، قال المبرّد في معرض حديثه عن قوله تعالى: ﴿لَكِنَّ الرّٰسِخُوْنَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُوْنَ يُؤْمِنُوْنَ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ (النساء: من الآية 162) وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ أَرَادَ

² - الإنصاف في مسائل الخلاف 463/2 .

³ - أوضح المسالك 392/3 ، شرح شذور الذهب 391 - 392 .

⁴ - الكتاب 382/2 .

⁵ - نفسه 381/2 .

العدد السابع والأربعون / أبريل / 2020

(ومن المقيمين الصلاة) فمخطئ في قول البصريين؛ لأنهم لا يعطفون الظاهر على المضمير المخفوض، ومن أجاز به من غيرهم فعلى قبح الضرورة، والقرآن إنما يُحمَلُ على أشرف المذاهب، وقرأ حمزة ﴿الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ وهذا بما لا يجوز عندنا إلا أن يُضطرَّ إليه شاعرٌ⁽⁶⁾.

وقال تلميذه الزجاج: " (والأرحام) القراءة الجيدة نصب الأرحام، المعنى: واتقوا الأرحامَ أن تقطعوها، فأما الجرُّ في الأرحام فخطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرارٍ شِعْرٍ"⁽⁷⁾، ومن صنيع المبرد وتلميذه الزجاج اعتمد نحة البصرة بعدها القول بعدم جواز العطف على الضمير المخفوض من دون إعادة الجار مع المعطوف فقال ابن السراج: " ولا يجوز عطف الظاهر على المكثي المخفوض نحو: مرث به وعمرو، إلا أن يُضطرَّ الشاعر"⁽⁸⁾. وقال الزجاجي: " ولو قُلْتَ : مرث به وزيدٍ كان غير جائز عند البصريين البتة إلا في ضرورة الشعر، وقد قَبَّحه الكوفيون وأجازوه مع قَبَّحه"⁽⁹⁾. وقال الصيبري: " وأما الضمير المجرور فلا يجوز أن يُعطفَ عليه إلا بإعادة العامل"⁽¹⁰⁾. وكذلك فعل الزمخشريُّ فقال: " و لا يقال: مرث به وزيدٍ، ولكن يُعاد الجارُ، وقراءة حمزة (والأرحام) ليست بتلك القوية"⁽¹¹⁾. وأشرنا سابقا إلى صنيع ابن الأنباري في تعميم نسبة ذلك إلى البصريين وتبني رأيهم والدَّبَّ عنه بتفنيده أدلة المحوِّزين⁽¹²⁾، وكذلك فعل أبو البقاء فنسب ذلك إلى كل البصريين مُؤَيِّدا لهم بقوله: " وهذا لا يجوز عند البصريين، وإنما جاء في الشعر على قبحه"⁽¹³⁾.

وعلَّ مَنْ منع العطف على الضمير المخفوض من دون إعادة الخافض مع المعطوف ذلك بعلَّتَيْنِ ذُكِرَتَا في كثيرٍ من كتب

النحو:

- 6 - الكامل 54/2 .
- 7 - معاني القرآن وإعرابه 6-5/2 .
- 8 - الأصول في النحو 79/2 .
- 9 - مجالس العلماء 245 .
- 10 - تبصرة المبتدئ 16 .
- 11 - شرح المفصل 64/3 .
- 12 - الإنصاف في مسائل الخلاف 463/2 - 474 .
- 13 - التبيان في إعراب القرآن 327 .

العدد السابع والأربعون / أبريل / 2020

العلة الأولى . ذكّرها سيبويه بعد وصفه لذلك بالقبح قائلا: " كرهوا أن يَشْرُكَ المَظْهُرُ مضمرًا داخلاً فيما قبله؛ لأنَّ هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جَمَعَتْ أَهْمًا لا يُتَكَلَّمُ بها إلا معتمدةً على ما قبلها وأهْمًا بدل من اللفظ بالتونين، فصارت عندهم بمنزلة التونين، فلمَّا ضَعَفَتْ عندهم كرهوا أن يتبعوها الاسم " (14) .

وأخذ النحاة بعد سيبويه يرَدِّدون هذا التعليل ، ويهتمون بشرحه، ولَمَّا خلا كتاب من كتبهم تعرَّض لهذه المسألة من تكرارها، ومن أوضحها بيانا عبارة الصَّمِيرِيّ، فهي عنده: " شدة اتصاله بالجار حتى صارا كشيء واحد، ألا ترى أنَّه يقوم مقام التونين في قولك: غلامُهُ، وغلامُكَ، وما أشبههما، فلمَّا لم يقم بنفسه واشتدَّ اتصاله بالأوَّل صار كبعض حروفه، فلم يجز العطف عليه كما لا يعطف على بعض حروف الكلمة، وليس كذلك المنصوب؛ لأنَّ له ضميرا منفصلا يقوم بنفسه ويتقدَّم ويتأخَّر، فتقول: رأيتُ زيدا وإيَّاكَ، وتقول: إيَّاكَ ضربتُ، ولا يجوز هذا في هذا الضمير المجرور " (15) .

والعلة الثانية تنسب للمازيني، وتفيد بأنَّه: " لما صَحَّ (زيدٌ وأنت) صَحَّ (مررتُ أنت وزيدٌ)، ولما صَحَّ (كلمتُ زيدا وإيَّاكَ) صَحَّ (كلمتُكَ وزيدا)، ولما ائْتَنَعَ (مررتُ بزيدٍ وك) ائْتَنَعَ (مررتُ بك وزيدٍ)؛ لأنَّ المعطوفَ والمعطوفَ عليه شريكان لا يصحُّ في أحدهما إلا ما يصحُّ في الآخر، فكما لم يكن للمخفوض ضمير منفصل يصحُّ عطفه على الظاهر لم يصحَّ عطف الظاهر عليه، فلمَّا لم يصحَّ وأريد ذلك أعيد الخافض وصار من قبيل عطف الجملة على الجملة إذ كان عاملا ومعمولا" (16) .

أما الرأي الثاني في مسألة العطف على الضمير المخفوض من دون إعادة الخافض فيُعزى للكوفيَّين، وليؤنس والأخفش وقُطْرُب من البصريَّين، واختاره ابن يعيش والشَّلُوبِيّ، وأيَّده بشدة ودافع عنه ابن مالك وأبوحيَّان، وتكاد المصادر تجمع على جواز العطف على الضمير المخفوض من دون إعادة الجار مع المعطوف عند من ذُكِّروا، إلا أنَّ ما يُلاحظ هنا أنَّ منها ما ينسب ذلك للكوفيَّين من دون إشارة إلى قبح ذلك عندهم، وهو ما أثبتته الفراء في أكثر من موضع، فقال في آية النساء ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ (النساء: من الآية 1): " حدثني شريك بن عبدالله عن الأعمش عن إبراهيم أنه خفض الأرحام، قال: هو

1414 - الكتاب 2/381 .

15 - تبصرة المبتدئ 61 .

16 - شرح المفصل 3/78 .

العدد السابع والأربعون / أبريل / 2020

كقولهم: **بِاللَّهِ وَالرَّحْمِ**، وفيه فُجِّحٌ؛ لأنَّ العرب لا تردُّ مخفوضا على مخفوض وقد كُتِّي عنه ... وإنما يجوز هذا في الشعر لضيقه" (17).
فالفراء يرى ذلك قبيحا، ويرى أن محله الشعر لضيق الخيارات أمام الشاعر، وقال في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾ (الحجر: 20) بعد أن اختار عطف (مَنْ) على (مَعَايِشَ): "وقد يقال: إنَّ (مَنْ) في موضع خفض يراد: جعلنا لكم فيها معايشَ ولمن، وما أقلَّ ما تُردُّ العرب مخفوضا على مخفوض قد كُتِّي عنه" (18). ورأي الفراء موافقٌ تماما لما سبق أن بيَّناه من رأي سيبويه في المسألة، بل إنَّ مَنْ يُحَسَّبُ على المدرسة الكوفية مَنْ لا يُجيز هذه الصورة من العطف ولا يُسَوِّغُ القراءة على هذا الوجه في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ (النساء: من الآية 1)، فقد قال الإمام الطبري: " والقراءة التي لا نستجيز لقارئ أن يقرأ غيرها في ذلك النصب ... بمعنى: واتقوا الأرحامَ أن تقطعوها، لما قد بيَّنا أن العرب لا تعطف بظاهر من الأسماء على مُكْتَبِي في حال الخفض، إلا في ضرورة شعر على ما وصفنا قبل" (19). فالكوفيون - إذاً - لم يتوسَّعوا في العطف على ال²⁰ ضمير المخفوض من دون إعادة العامل، بل نعتوه بالقبح وجعلوا بابه الشعر وإنَّ خرَّج عليه الفراء شيئا مما جاء في القرآن الكريم.

كما أنَّ في إيراد يونس والأخفش وقطرب بين المجوزين لهذا الاستعمال ما يستدعي الوقوف عنده؛ إذ لم يذكر سيبويه ذلك عن يونس رغم حرصه على إيراد آرائه في كتابه، فلا يعقل أن يجوز يونس ذلك مطلقا بما لديه من مسموعات عن العرب ولا يعلم ذلك سيبويه ولا يُورده، فالأرجح أنه كان يقول بقبُّح ذلك كما أورده سيبويه .

أما الأخفش فما أُثِرَ عنه . في كتابه معاني القرآن في المواضع التي تحتل العطف على الضمير المحرور من دون إعادة الخافض . يوحى بأنَّه يرى ذلك قبيحا ولا يسوِّغُ القياس عليه، ففي قوله تعالى: " ﴿قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ (البقرة: من الآية 217) اختار عطف (المسجد) على (سبيل) وتركَ ذُكْرَ عطفه على الهاء في (به) فقال: " ﴿وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ على وَصْدٌ عن المسجد الحرام" (21)، وفي آية النساء صرَّح بوجوده وقبحه فقال: " (والأرحام)

17 - معاني القرآن 1/ 252، 253 .

18 - نفسه 86/2 .

19 - جامع البيان 2/ 569، 570 .

20

21 - معاني القرآن للأخفش 124 .

العدد السابع والأربعون / أبريل / 2020

منصوبة، أي: اتقوا الأرحام، وقال بعضهم (والأرحام) جز، والأول أحسن؛ لأنك لا تجري الظاهرَ المجرورَ على المضمَر المجرور " (22)، فأيه مشابه لرأي سيويه والفرّاء، في حين أننا نجد فُطْرِب يروي عن العرب قولاً مفرداً لا ثاني له وهو قولهم: " ما فيها غَيْرُهُ وَقَرَسِهِ " فيُنسَبُ إليه القول بجواز العطف على المَكْنَى المجرور من دون إعادة الجارِّ مع المعطوف مطلقاً مخالفاً في ذلك أصول مدرسته التي لا تقيس إلا على الكثير المطرد من كلام العرب، وهو ما رجَّحه أستاذه سيويه قبله، فالأرجح أنه كان يرى ذلك قبيحاً أيضاً، فنسبتهُ تجويز ذلك -إذاً- إلى هؤلاء الثلاثة من البصريين كما يبدو شابها شيء من التحريف والمبالغة، والذي يترجَّح أنَّ ذلك كان بسبب النقل المجلد دون ذكر النصوص المؤيدة لهذا التجويز من دون قبح .

وبعد هذا يتبيَّن أنَّ أوائل النحاة من البصريين والكوفيين كانوا مجمعين على ورود ذلك عن العرب شعراً ونثراً، ولكن جعلوا ميدانه الشعر لحاجة الشاعر إليه، أما النثر فنعتوه بالقبْح لقلته ومخالفته القياس، وأنَّ منْع ذلك مطلقاً إنما جاء مع المبرِّد والزجاج ومن بعدهم من البصريين، كما أن تجويزه مطلقاً والتوسُّع فيه كان مع ابن مالك وأبي حيان اللذين احتجَّاً لذلك بكثرة وروده في لغة العرب شعراً ونثراً، وفيما يأتي إيراد لكل ما وقع تحت أيدينا من شواهد على ذلك، فمن شواهد القرآن الكريم قراءة حمزة وغيره (23) ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ (النساء: من الآية 1) بعطف الأرحام على الهاء من دون إعادة الباء الجارة وغيرها من الآيات القرآنية التي سيعرض لها بشيء من التفصيل في المطلب الثاني من هذا المبحث .

وحكى فُطْرِب عن العرب قولهم: " ما فيها غَيْرُهُ وَقَرَسِهِ " (24) بعطف (فرس) على الهاء في (غيره) من دون إعادة الجار وهو كلمة (غير)، ومنه ما ورد في الحديث الصحيح من قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " إِنَّمَا مَثَلُكُمْ وَالْيَهُودَ وَالنَّصَارَى كَرَجُلٍ اسْتَعْمَلَ عَمَالاً " (25) بعطف (اليهود والنصارى) على (الكاف) من دون إعادة الجار وهو لفظ (مثل) أما الشواهد الشعرية فهي كثيرة ، وفيما يأتي إيراد لما وقعت عليه يد الباحث منها :

قال الشاعر:

22 - نفسه 151 .

23 - قال ابن مالك : " وهي قراءة ابن عباس والحسن ، وأبي رزين ، ومجاهد ، وقتادة ، والنخعي والأعمش ، ويحيى بن وثاب " شرح التسهيل 376/3 .

24 - شرح الكافية الشافية 1250 ، أوضح المسالك 392/3 .

25 - صحيح البخاري 22/2 .

العدد السابع والأربعون / أبريل / 2020

فاليوم قرّبتْ تمحونا وتشتبنا فإذهب فما بكِ والأيام من عجبٍ⁽²⁶⁾

حيث عطف(الأيام) على الكاف في (بك) من دون إعادة حرف الجر .

وقال الراجز:

آبَكَ أَيُّهُ يِ أَوْ مُصَدَّرٍ

مِنْ حُمْرِ الْجِلَّةِ جَابٍ حَشْوَرٍ⁽²⁷⁾

فعطف (مُصَدَّرٍ) على الياء في (بي) من دون إعادة الباء مع المعطوف .

وقال مسكين الدارمي⁽²⁸⁾:

نُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سَيُوفَنَا فَمَا بَيْنَهُمَا وَالْكَعْبِ عَوُطٌ نَفَانُفُ

أراد: وما بينهما وبين الكعبين، فعطف من دون إعادة بين .

وقال العباس بن مرداس⁽²⁹⁾:

أَكْرُرُ عَلَى الْكُتَيْبَةِ لَا أَبَالِي أَحْنَفِي كَانَ فِيهَا أُمُّ سِوَاهَا

أي : أم في سواها ، فعطف على الهاء في (فيها) ولم يعد حرف الجر .

وقال الشاعر:

قَدَرَامَ آفَاقِ السَّمَاءِ فَلَمْ يَجِدْ لَهُ مَصْعَدًا فِيهَا وَلَا الْأَرْضِ مَقْعَدًا⁽³⁰⁾

26 - الشاهد في : الكتاب 383/2 ، الكامل 54/2 ، تحصيل عين الذهب 391/1 ، شرح المفصل 78/3 ، الإنصاف في مسائل الخلاف 464/2 ، شرح الكافية الشافية 1250 ، شواهد التوضيح والتصحيح 55 ، شرح التسهيل 376/3 ، شرح جمل الزجاجي 202/1 ، البحر المحيط 148/2 ، ضرائر الشعر 147 ، تمهيد القواعد 3500 ، شرح ابن عقيل 220/2 ، المقاصد النحوية 163/4 ، خزنة الأدب 338 /2 وغيرها .

27 - الشاهد في : الكتاب 382/2 ، تحصيل عين الذهب 391/1 ، شرح المفصل 79/3 ، ضرائر الشعر 147 ، شرح جمل الزجاجي 203/1 ، شرح التسهيل 377/3 ، شواهد التوضيح والتصحيح 55 ، شرح الكافية الشافية 1251 ، البحر المحيط 148/2 ، تمهيد القواعد 3500 ، المقاصد النحوية 164/4 ، لسان العرب (أوب) وآبَكَ وآبَ لَكَ مِثْلٌ وَيَلُوكُ . آيَةٌ تَأْيِيهَا : دَعَا وَنَادَى وَقَالَ : يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ الْمِصْدَرُ : قَوِي الْمِصْدَرُ . الْجِلَّةُ : الْعِظْمَاءُ أَوْ الْمَسَانِ مِنَ الْإِبِلِ وَالْوَاحِدُ جَلِيلٌ . الْجُنَابُ : الْحِمَارُ الْغَلِيظُ وَكُلُّ جُنَابٍ غَلِيظٌ . حَشْوَرٌ : مَجْتَمِعُ الْحُلُقِ شَدِيدِ الْأَمْرِ .

28 - ديوانه 53 ، معاني القرآن للفراء 253/1 ، شرح المفصل 79/3 ، الإنصاف في مسائل الخلاف 465/2 ، ضرائر الشعر 148 ، شرح التسهيل 377/3 ، البحر المحيط 148/2 ، تمهيد القواعد 3500 ، المقاصد النحوية 164/4 .

29 - ديوانه 110 ، الإنصاف في مسائل الخلاف 464/2 ، ضرائر الشعر 148 ، شرح ديوان الحماسة للتبريزي 158 ، شرح التسهيل 377/3 ، البحر المحيط 148/2 ، تمهيد القواعد 3501 .

العدد السابع والأربعون / أبريل / 2020

حيث عطف الأرض على الهاء في (فيها) من دون إعادة حرف الجر (في) .

وقال الشاعر:

ما إن بها والأُمور من تَلَفٍ ما حُمَّ من أمرعَيْبِهِ وَقَعَا⁽³¹⁾

فعطف (الأمور) على الهاء في (بها) من دون إعادة الباء الجارة .

وقال الشاعر:

هَلَا سَأَلْتِ بذي الجَمَاجِمِ عَنْهُمْ وأبي نُعَيْمٍ ذِي اللِّوَاءِ المُحْرَقِ⁽³²⁾

فعطف (أبي نعيم) على الهاء في (عنهم) ولم يعد الجار معه .

وقال الشاعر:

إذا بنا بل أنيسانَ اتَّقَتْ فَنَةً ظَلَّتْ مُؤَمَّنَةً مِمَّنْ يُعَادِيهَا⁽³³⁾

أراد: بل بأنيسان، فعطف على (نا) من دون إعادة حرف الجر مع المعطوف .

وقال الشاعر:

بنا أبداً لا غيرنا تُدْرِكُ المُنَى وتُكشِفُ عَمَاءَ الخُطوبِ الفِوَادِحِ⁽³⁴⁾

أي: لا بغيرنا، فعطف على (نا) من دون إعادة الباء الجارة مع المعطوف .

وقال الشاعر:

إذا أوقدوا نارا لحرب عدوهم فقد خاب من يَصَلِّيَ بها وسعيرها⁽³⁵⁾

30 - الشاهد في: ضرائر الشعر 148 ، تذكرة النحاة 726 .

31 - الشاهد في: ضرائر الشعر 148 .

32 - الشاهد في: معاني القرآن 86/2 ، الإنصاف في مسائل الخلاف 466/2 ، ضرائر الشعر 148 ، شرح التسهيل 377/3 ، شرح الكافية الشافية 1252 ، البحر المحيط 148/2 ، تمهيد القواعد 3500 .

33 - الشاهد في: شرح التسهيل 377/3 ، شرح عمدة الحفاظ 662 ، البحر المحيط 148/2 ، تمهيد القواعد 3500 برواية (بل بيننا)

34 - الشاهد في: شرح التسهيل 377/3 ، شواهد التوضيح والتصحيح 56 ، المقاصد النحوية 166/4 ، البحر المحيط 148/2 ، تمهيد القواعد 3501 .

35 - الشاهد في: شرح التسهيل 377/3 ، شواهد التوضيح والتصحيح 56 ، شرح عمدة الحفاظ 663 ، البحر المحيط 148/2 ، المقاصد النحوية 166/4 ، تمهيد القواعد 3501 .

العدد السابع والأربعون / أبريل / 2020

أراد: بها وبسعيها، فعطف على الماء من دون إعادة الباء الجارة .

وقال الشاعر:

أَوْ بَيْنَ مَنُونٍ عَلَيْهِ وَقَوْمِهِ إِنَّ كَانَ شَاكِرَهَا وَإِنْ لَمْ يَشْكُرْ⁽³⁶⁾

أراد: عليه وعلى قومه، فعطف على الماء ولم يعد حرف الجر على .

وقال الشاعر:

لَوْ كَانَ لِي وَزَهِيرٍ ثَالِثٌ وَرَدَّتْ مِنْ الْحَمَامِ عِدَانَا شَرٌّ مَوْرُودٍ⁽³⁷⁾

عطف (زهير) على الباء في (لي) ولم يعد اللام الجارة مع المعطوف .

وقال الشاعر:

أَرَيْحُوا الْبِلَادَ مِنْكُمْ وَدَيْبِيكُمْ بِأَعْرَاضِكُمْ مِثْلَ الْإِمَاءِ الْوَلَانِدِ⁽³⁸⁾

أراد : منكم ومن ديببيكم، فعطف على الكاف ولم يعد من الجارة .

وقال الشاعر:

بِهِ اعْتَصِدْنُ أَوْ مِثْلَهُ تَكُ ظَافِرَا فَمَا ذَاكَ مُعْتَرَاً بِهِ مَنْ يُظَاهِرُهُ⁽³⁹⁾

أي: أو بمثله ، فعطف على الماء في (به) ولم يعد الباء الجارة مع المعطوف، قال أبو حيان: " فأنت ترى هذا السماع وكثرته

وتصرف العرب في حرف العطف، فتارة عطفت بالواو، وتارة بأو، وتارة بيل، وتارة بأم، وتارة بلا، وكلُّ هذا التصرف يدلُّ على

الجواز وإن كان الأكثر أن يُعاد الجاءُ " ⁽⁴⁰⁾.

كما احتج المجوزون بتفنيد حجة المانعين لذلك من القياس أيضا، فقال ابن مالك في الرد على العلتين اللتين سبق

ذكرهما: " والحجتان ضعيفتان، أما الأولى فيدلُّ على ضعفها أن شبه الضمير بالتنوين ضعيف، فلا يترتب عليه إيجاب ولا منع من

36 - الشاهد في: ضرائر الشعر 148 .

37 - البيت في: شرح التسهيل 378/3 ، شواهد التوضيح والتصحيح 56 ، شرح عمدة الحفاظ 664 ، البحر المحيط 148/2 ، تمهيد القواعد 3501 .

38 - البيت في: ضرائر الشعر 148 .

39 - البيت في: شواهد التوضيح والتصحيح 56 .

40 - البحر المحيط 148/2 .

العدد السابع والأربعون / أبريل / 2020

العطف عليه لمنع من توكيده ومن الإبدال منه؛ لأنَّ التثنية لا يُؤكَّد ولا يُبدَل منه وضمير الجرِّ يُؤكَّد ويُبدَل منه بإجماع، فللعطف عليه أسوة بهما، وأما الثانية فيدلُّ على ضعفها أنه لو كان حلول كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه محلَّ الآخر شرطا في صحة العطف لم يجز: رَبُّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ، وَلَا: أَيُّ فِتْيٍ هِيَ جَاءَ أَنْتَ وَجَارَهَا، وَلَا: كَمْ نَاقَةَ اللَّهِ وَفَصِيلَهَا، وَلَا: الْوَاهِبُ الْأُمَّةِ وَوَلَدَهَا، وَلَا زَيْدٌ وَأَخُوهُ مَنْطَلِقَانِ، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ مِنَ الْمَعْطُوفَاتِ الْمَمْتَنِعِ تَقَدُّمَهَا وَتَأَخُّرُ مَا عَطِفَتْ عَلَيْهِ، وَكَمَا لَمْ يَمْتَنِعَ فِيهِ الْعَطْفُ لَا يَمْتَنِعُ فِي: مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدٌ وَنَحْوَهُ"⁽⁴¹⁾.

وفي جواز العطف على الضمير المخفوض من دون إعادة الجار مع المعطوف رأيتُ آخر نسبه كثير من المصادر للجرميِّ والزَيَّادِيِّ، قال السيوطيُّ: "رَأَى الْجَرْمِيَّ وَالزَيَّادِيَّ يَجِبُ الْعَوْدُ إِنْ لَمْ يُوَكَّدْ نَحْوُ: مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدٌ بِخِلَافِ مَا إِذَا أُكِّدَ نَحْوُ: مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ وَزَيْدٌ، وَمَرَرْتُ بِهِ نَفْسَهُ وَزَيْدٌ، وَمَرَرْتُ بِهِمْ كَلِّهِمْ وَزَيْدٌ"⁽⁴²⁾ ونسبه المراديُّ والأشْمُونِيُّ إِلَى الْفَرَاءِ"⁽⁴³⁾ ولم أَعثر عليه في نصِّ المعاني؛ وحجة هذا الفريق كما يبدو - تتجلى في إجازة العطف على ضمير الخفض بعد توكيده لفظيا أو معنويا من دون تكرار الجار مع المعطوف قياسا على جواز العطف على ضمير الرفع المتصل والضمير المستتر بعد توكيدهما اتفاقا، ولم أرَ مَنْ يَذْكَرُ شَاهِدًا عَلَى هَذَا.

وكان سببويه قد تعرَّضَ لمثل هذا الاستعمال في أكثر من موضع، وقال بعدم جواز العطف على الضمير المتصل المحرور من دون إعادة الجار بعد توكيده قياسا على جواز العطف على الضمير المرفوع بعد توكيده، فقال: "ولم يجز - أيضا - أن يتبعوها إِيَّاهُ وَإِنْ وَصَفُوا، لَا يَحْسُنُ لَكَ أَنْ تَقُولَ: مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ وَزَيْدٌ كَمَا جَازَ فِيمَا أَضْمَرْتَ فِي الْفِعْلِ نَحْوُ: قُمْتُ أَنْتَ وَزَيْدٌ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ - وَإِنْ كَانَ قَدْ أَنْزَلَ مَنْزِلَةَ آخِرِ الْفِعْلِ - فَلَيْسَ مِنَ الْفِعْلِ وَلَا مِنْ تَمَامِهِ، وَهُمَا حِرْفَانِ يَسْتَعْنِي كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِصَاحِبِهِ كَالْمَبْتَدَأِ وَالْمَبْنِيِّ عَلَيْهِ، وَهَذَا يَكُونُ مِنْ تَمَامِ الْاسْمِ، وَهُوَ بَدَلٌ مِنَ الزِّيَادَةِ الَّتِي فِي الْاسْمِ وَحَالَ الْاسْمِ إِذَا أُضِيفَ إِلَيْهِ مِثْلُ حَالِهِ مَنْفَرِدًا لَا

41 - شواهد التوضيح و التصحيح 53 ، 54 .

42 - هم الهوامع 269/5 ، وينظر : تمهيد القواعد 3503 ، توضيح المقاصد 1027 ، شرح الأشموني 118/2 .

43 - ينظر : المقاصد النحوية 1027 ، شرح الأشموني 118/2 .

العدد السابع والأربعون / أبريل / 2020

يستغني به، ولكنهم يقولون: مررث بكم أجمعين؛ لأن أجمعين لا يكون إلا وصفاً، ويقولون: مررث بهم كلهم؛ لأنَّ أَّحَدَ وجهيها
مِثْلُ أجمعين" (44).

وقال ابن عصفور والمرادِيُّ بعدم جواز العطف على الضمير المتصل المجرور من دون إعادة الجار مع المعطوف، وبتخريج
ما جاء منه في السماع على شذوذ إضمار الجار لنيابة حرف العطف منابه(45).

وبعد هذا العرض المستفيض لآراء النحاة في هذه المسألة وأدلة كل فريق يبدو أن القول بجواز العطف على الضمير
المجرور من دون إعادة الجار مع المعطوف هو الأرجح؛ لقوة دليله من النقل والقياس كما مر بنا، وعدم تعارضه مع ما ورد عن
العرب من جوازه نثراً رغم قلته التي دفعت سيبويه والفراء إلى نعتة بالقبح، والتي دُفِعَتْ - في نظري - بوروده في عدد من آيات
الذكر الحكيم التي يدلُّ ظاهر لفظها على جواز ذلك، ولأنَّ القول بجواز ذلك ينجي من الوقوع في محذور تلحين قراءة متواترة من
القراءات السبعة التي تلقنتها الأمة بالقبول، وثبت بالدليل اتصالها سندا برسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وإن لم تجرَّ على
الأفشى في الاستعمال والأقيس في اللغة، فورود القراءة بجواز العطف على الضمير المجرور من دون إعادة الجار مع المعطوف أصحُّ
دليل على ورود ذلك عن العرب، القراءة المتواترة حجة على العربيَّة وليست العربيَّة حجةً عليها، يقول الإمام ابن الجزريِّ نقلاً عن
الإمام أبي عمرو الدَّانِي: " وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربيَّة، بل على
الأثبت في الأثر والأصحِّ في النقل والرواية، فإذا ثبتت عنهم لم يردھا قياس عربيَّة ولا فشو لغة؛ لأن القراءة سُنَّةٌ مَتَّبَعَةٌ يلزم قبولها
والمصير إليها" (46)، كما يفرضي هذا الرأي إلى دفع التأويلات المتكلفة لبعض المواضع التي ورد فيها العطف على الضمير المجرور
من دون إعادة الخافض مع المعطوف في القرآن الكريم، والاستعاضة عنها بتجويز استعمال ورد عن العرب بالنقل الصحيح وإن
كان قليلاً .

44 - الكتاب 381/2 .

45 - ينظر : شرح جمل الزجاجي 202/1 ، 203 ، توضيح المقاصد 1027 .

46 - النشر في القراءات العشر 55/1 .

العدد السابع والأربعون / أبريل / 2020

المبحث الثاني - الدراسة القرآنية :

استكمالاً للدراسة النحوية السابقة لمسألة العطف على الضمير المجرور جاء هذا المبحث ليقدم حصراً دقيقاً للمواضع التي جاء فيها العطف على الضمير المجرور في القرآن الكريم لنقف على حقيقة الاستعمال القرآني في هذه المسألة، فقد تبين من خلال الاستقصاء الشامل أن الضمير المجرور عطف عليه بإعادة الخافض مع المعطوف في ستة وسبعين موضعاً في القرآن الكريم كان الجار الذي أعيد مع المعطوف أحد حروف الجر في ثمانية وعشرين موضعاً هي:

- 1- قال تعالى: ﴿أَحَلَّ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامَهُ مَتَاعاً لَكُمْ وَلِلْيَاثِرَةِ﴾ (المائدة: من الآية 96)
- 2- قال تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ﴾ (الأنعام: من الآية 64)
- 3- قال تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِأَخِي﴾ (الأعراف: من الآية 151)
- 4- قال تعالى: ﴿ذَلِكَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى النَّاسِ﴾ (يوسف: من الآية 38)
- 5- قال تعالى: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ﴾ (إبراهيم: 41)
- 6- قال تعالى: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِآبَائِهِمْ﴾ (الكهف: من الآية 5)
- 7- قال تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا عَدُوٌّ لَكَ وَلِرِجَالِكَ﴾ (طه: من الآية 117)
- 8- قال تعالى: ﴿أَفِ لَكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ (الأنبياء: من الآية 67)
- 9- قال تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ (المؤمنون: 22)
- 10- قال تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ﴾ (النور: من الآية 58)
- 11- قال تعالى: ﴿وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ﴾ (النمل: من الآية 19)
- 12- قال تعالى: ﴿قَالُوا اطَّيَّرْنَا بِكَ وَبِمَنْ مَعَكَ﴾ (النمل: من الآية 47)
- 13- قال تعالى: ﴿وَقَالَتِ امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ قُرَّتْ عَيْنِي لِي وَلَكَ﴾ (القصص: من الآية 9)
- 14- قال تعالى: ﴿فَحَسَبْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الْأَرْضَ﴾ (القصص: من الآية 81)
- 15- قال تعالى: ﴿أَنْ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ﴾ (لقمان: من الآية 14)

العدد السابع والأربعون / أبريل / 2020

- 16- قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ﴾ (الأحزاب: من الآية 7)
- 17- قال تعالى: ﴿وَبَارَكْنَا عَلَيْهِ وَعَلَى إِسْحَاقَ﴾ (الصافات: من الآية 113)
- 18- قال تعالى: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمَنْ تَبَعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (ص: 85)
- 19- قال تعالى: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً﴾ (فصلت: من الآية 11)
- 20- قال تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمِكَ﴾ (الزخرف: من الآية 44)
- 21- قال تعالى: ﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعاً مِنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ﴾ (الأحقاف: من الآية 9)
- 22- قال تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ﴾ (الأحقاف: من الآية 15)
- 23- قال تعالى: ﴿مَا هُمْ مِنْكُمْ وَلَا مِنْهُمْ﴾ (المجادلة: من الآية 14)
- 24- قال تعالى: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾ (الحشر: من الآية 10)
- 25- قال تعالى: ﴿إِنَّا بُرَاءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ (المتحنة: من الآية 4)
- 26- قال تعالى: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِناً وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ (نوح: من الآية 28)
- 27- قال تعالى: ﴿وَالْحَيَابِلُ أَرْسَاهَا مَتَاعاً لَكُمْ وَلِأَنْعَامِكُمْ﴾ (النازعات: 33)
- 28- قال تعالى: ﴿مَتَاعاً لَكُمْ وَلِأَنْعَامِكُمْ﴾ (عبس: 32)
- وأعيد الاسم الذي أضيف إلى الضمير مع المعطوف في ثمانية وأربعين موضعاً من القرآن الكريم هي:
- 1- قال تعالى: ﴿وَمَا عَمِلْتُمْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيداً﴾ (آل عمران: من الآية 30)
- 2- قال تعالى: ﴿تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ (آل عمران: من الآية 64)
- 3- قال تعالى: ﴿فَقَالُوا هَذَا إِلَهُكُمْ وَإِلَهُ مُوسَى﴾ (طه: من الآية 88)
- 4- قال تعالى: ﴿وَإِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ﴾ (مريم: من الآية 36)

العدد السابع والأربعون / أبريل / 2020

- 5- قال تعالى: ﴿وَالهٰنَا وَالهٰنَا وَالهٰنَا وَاحِدًا﴾ (العنكبوت: من الآية 46)
- 6- قال تعالى: ﴿قُلِ اللّٰهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ (الأنعام: من الآية 19)
- 7- قال تعالى: ﴿إِنِّي عُدْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُمْ مِنْ كُلِّ مُتَكَبِّرٍ﴾ (غافر: من الآية 27)
- 8- قال تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنَّ عِنْدِي مَا تَسْتَعِجِلُونَ بِهِ لَفُضِي الْأَمْرُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ (الأنعام: من الآية 58)
- 9- قال تعالى: ﴿فَافْرُقْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾ (المائدة: من الآية 25)
- 10- قال تعالى: ﴿رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ﴾ (لأعراف: من الآية 89)
- 11- قال تعالى: ﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ﴾ (البقرة: من الآية 133)
- 12- قال تعالى: ﴿وَلَا عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ﴾ (النور: من الآية 61)
- 13- قال تعالى: ﴿فَقُلْ نَعَالُوا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ﴾ (آل عمران: من الآية 61)
- 14- قال تعالى: ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِيمِي وَإِيمِكَ﴾ (المائدة: من الآية 29)
- 15- قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ﴾ (آل عمران: من الآية 51)
- 16- قال تعالى: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبِّكُمْ﴾ (المائدة: من الآية 72)
- 17- قال تعالى: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبِّكُمْ﴾ (المائدة: من الآية 117)
- 18- قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ﴾ (الزخرف: من الآية 64)
- 19- قال تعالى: ﴿وَإِنِّي عُدْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُمْ أَنْ تَرْجُمُونِ﴾ (الدخان: 20)

العدد السابع والأربعون / أبريل / 2020

- 20- قال تعالى: ﴿أَتَحْجُونَنَا فِي اللَّهِ وَهُوَ رُبُّنَا وَرَبُّكُمْ﴾ (البقرة: من الآية 139)
- 21- قال تعالى: ﴿رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأُولِينَ﴾ (الدخان: من الآية 8)
- 22- قال تعالى: ﴿اللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ﴾ (الشورى: من الآية 15)
- 23- قال تعالى: ﴿اللَّهُ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأُولِينَ﴾ (الصفوات: 126)
- 24- قال تعالى: ﴿قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأُولِينَ﴾ (الشعراء: 26)
- 25- قال تعالى: ﴿إِنِّي تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ رَبِّي وَرَبِّكُمْ﴾ (هود: من الآية 56)
- 26- قال تعالى: ﴿فَعَلَيْكُمْ النَّصْرُ إِلَّا عَلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ﴾ (الأنفال: من الآية 72)
- 27- قال تعالى: ﴿فَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ (يونس: من الآية 29)
- 28- قال تعالى: ﴿مَنْ بَعْدَ أَنْ نَزَعَ الشَّيْطَانُ بَنِي وَبَنِي إِخْوَتِي﴾ (يوسف: من الآية 100)
- 29- قال تعالى: ﴿قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ (الرعد: من الآية 43)
- 30- قال تعالى: ﴿وَإِذَا قُرَأَتِ الْقُرْآنُ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حِجَاباً مَسْتُوراً﴾ (الإسراء: 45)
- 31- قال تعالى: ﴿قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ (الإسراء: من الآية 96)
- 32- قال تعالى: ﴿قَالَ هَذَا فِرَاقُ بَنِي وَبَنِيكَ﴾ (الكهف: من الآية 78)
- 33- قال تعالى: ﴿فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجاً عَلَى أَنْ تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سُدَّاً﴾ (الكهف: من الآية 94)
- 34- قال تعالى: ﴿فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِداً﴾ (طه: من الآية 58)

العدد السابع والأربعون / أبريل / 2020

- 35- قال تعالى: ﴿ فَأَفْتَحُ بَيْتِي وَبَيْنَهُمْ فَتْحًا ﴾ (الشعراء: من الآية 118)
- 36- قال تعالى: ﴿ قَالَ ذَلِكَ بَيْتِي وَبَيْنَكَ ﴾ (القصص: من الآية 28)
- 37- قال تعالى: ﴿ قُلْ كَفَى بِاللَّهِ بَيْتِي وَبَيْنَكُمْ شَهِيدًا ﴾ (العنكبوت: من الآية 52)
- 38- قال تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْقُرَى الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا فُرىً ظَاهِرَةً ﴾ (سبأ: من الآية 18)
- 39- قال تعالى: ﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ ﴾ (سبأ: من الآية 54)
- 40- قال تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ نَسْبًا ﴾ (الصفوات: من الآية 158)
- 41- قال تعالى: ﴿ وَمَنْ يَبِينَا وَبَيْنَكَ حِجَابٌ ﴾ (فصلت: من الآية 5)
- 42- قال تعالى: ﴿ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ ﴾ (فصلت: من الآية 34)
- 43- قال تعالى: ﴿ لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ﴾ (الشورى: من الآية 15)
- 44- قال تعالى: ﴿ قَالَ يَا لَيْتَ بَنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ ﴾ (الزخرف: من الآية 38)
- 45- قال تعالى: ﴿ كَفَى بِهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ ﴾ (الأحقاف: من الآية 8)
- 46- قال تعالى: ﴿ يَطُوفُونَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ حَمِيمٍ آنٍ ﴾ (الرحمن: 44)
- 47- قال تعالى: ﴿ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ ﴾ (المتحنة: من الآية 4)
- 48- قال تعالى: ﴿ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ الَّذِينَ عَادَيْتُمْ مِنْهُمْ مَوْدَّةً ﴾ (المتحنة: من الآية 7)

العدد السابع والأربعون / أبريل / 2020

ففي كل الآيات السابقة أعيد الجار مع المعطوف سواء أكان حرف جر أم اسما أضيف إلى الضمير، هذا وتُشكّل هذه المواضع ما نسبته 90% من المواضع التي عطف فيها على الضمير المخفوض في القرآن الكريم إذا سلّمنا أن المواضع التسعة الباقية هي من المواضع التي عطف فيها على الضمير المخفوض من دون إعادة الخافض، وهذا النسبة جاءت موافقة لما أشار إليه النحاة في هذه المسألة من استعمال العرب الذين لا يعطفون على الضمير المخفوض من دون إعادة الخافض مع المعطوف إلا ما ندر الأمر الذي دفع من عاصر الأعراب وسمع منهم إلى نعتة بالقبح وعدم اختياره في قواعد اللغة المعيارية .

أما الآيات التي قيل فيها بجواز العطف على الضمير المخفوض من دون إعادة الخافض مع المعطوف فتتضمن في تسع آيات، قال المجرّون للعطف على الضمير المخفوض من دون إعادة الخافض مع المعطوف بجواز تخريجها على ذلك، في حين خرجها المانعون تخريجات أخرى تبعا لقولهم بعدم الجواز، وهذه المواضع هي:

1- قال تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ (البقرة: من الآية 217)

قال المجرّون للعطف على الضمير المخفوض من دون إعادة الخافض بعطف (المسجد) على الهاء في (به) دون إعادة الخافض، والتقدير: وكفر به و بالمسجد الحرام .

وخرّجت الآية تخريجات أخرى فقيل بعطف (المسجد) على (الشهر الحرام) والمعنى: يسئلونك عن الشهر الحرام وعن المسجد الحرام، وقيل بعطف (المسجد) على (سبيل الله) والمعنى: وصدّ عن سبيل الله وعن المسجد الحرام، وقيل - أيضا- هو متعلق بفعل محذوف دل عليه الصدّ، تقديره: ويصدّون عن المسجد الحرام كما قال تعالى: ﴿هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ (الفتح: من الآية 25) .

وؤد قول المجرّين الأول بضعف العطف على المخفوض من دون إعادة الجار الخافض، أما تخريجات المانعين فضعف أوّلها بأنّ السؤال لم يكن عن المسجد الحرام، بل كان عن القتال في الشهر الحرام، وضعّف القول الثاني بأنه يقتضي العطف على معمول المصدر ﴿صَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ وقد فصل بينه وبين معطوفه بفواصل أجنبيّة وهو (وكفر به)، أما القول الثالث فضعف بأنه يقتضي تقدير فعل مع حرف جر، وحذف حرف الجر لا يطرد في هذه الصورة .

العدد السابع والأربعون / أبريل / 2020

هذا ملخص الآراء في تخريج هذه القراءة التي أطالت كتب إعراب القرآن ومعانيه وكتب التفسير في ذكر وجوهها وتخرجاتها والردود عليها⁽⁴⁷⁾.

ومما يذكر هنا أن العطف على الضمير المخفوض من دون إعادة الخافض - وإن كان جائزا على قتله في لغة العرب - لا معنى له في هذه الآية، فما المعنى في قولهم: وكفر به بالمسجد الحرام، وهل نجد في القرآن الكريم آية بهذا التعبير؟ وكيف يكون الكفر بالمسجد الحرام؟ والراجع عندي من الوجوه التي ذكرت هو القول بعطف (المسجد الحرام) على (سبيل الله) لا هروبا من العطف على الضمير المخفوض، بل تماشيا مع المعنى المراد من الآية، فإنه - تعالى - عقد موازنة بين أمرين: الأول - القتال في الشهر الحرام والصد عن سبيل الله والكفر به، والثاني - الصد عن المسجد الحرام وإخراج أهله منه، وبين أن القتال في الشهر الحرام إثم كبير، ولكن الأمور الأخرى أكبر إثمًا عند الله، قال مكي: "إنما سألوا عن الشهر الحرام هل يجوز فيه القتال؟ فقبل لهم: القتال فيه كبير الإثم، ولكن الصد عن سبيل الله وعن المسجد الحرام، والكفر بالله وإخراج أهل المسجد الحرام منه أكبر عند الله إثمًا من القتال في الشهر الحرام، ثم قيل لهم: والفتنة أكبر من القتل، أي: والكفر بالله الذي أنتم عليه - أيها السائلون - أعظم إثمًا من القتل في الشهر الحرام الذي سألتهم عنه وأنكرتموه، فهذا التفسير يُبين إعراب هذه الآية"⁽⁴⁸⁾.

وقد تبين لي في هذه الآية وجه آخر من الإعراب لم أره عند أحد من المعربين، وهو القول بإضافة مصدر إلى (المسجد) وحذفه وبقاء المضاف إليه (المسجد) على حالة الجر، والتقدير: وتنجيس المسجد الحرام، وحذف المضاف وبقاء المضاف إليه على حالة الجر معروف في لغة العرب، ومنه قراءة ابن جزم: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ (الأنفال: من الآية 67) أي: عَرْضَ الآخِرَةِ⁽⁴⁹⁾، فيكون معنى الآية: يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل: القتال فيه إثم كبير، والصد عن سبيل الله والكفر به وتنجيس المسجد الحرام بالأوثان والأصنام، وإخراج أهل المسجد الحرام منه أكبر إثمًا من القتال فيه، ولعل ما يؤيد هذا التقدير أنه قُرئ شاذًا

⁴⁷ - ينظر في ذلك: معاني القرآن 141/1، مشكل إعراب القرآن 128-129، الكشف 131/1، البيان في غريب إعراب القرآن 140/1-141، البيان في إعراب القرآن 175، البحر المحيط 144/2، الدر المصون 393/2-397، الإنصاف في مسائل الخلاف 471/2، شرح التسهيل 376/3.

⁴⁸ - مشكل إعراب القرآن 128، 129.

⁴⁹ - المختص 281/1.

العدد السابع والأربعون / أبريل / 2020

(والمسجد) بالرفع⁽⁵⁰⁾، وهو يتخرج على حذف المضاف (تنجيس) وإقامة المضاف إليه (المسجد) مقامه، والأصل توافق القراءات في المعنى .

2- قال تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ فَادْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ (البقرة: من الآية 200) .

يجوز في (أشد) أن تكون مجرورة وأن تكون منصوبة، وذلك لأنها ممنوعة من الصرف، فإذا قيل إنها مجرورة فلجرها وجهان

من الإعراب:

الأول . أن تكون مجرورة عطفا على (ذكركم) المجرور بكاف التشبيه، وتقديره: أو كذكر أشد ذكرا، فتجعل للذكر ذكرا مجازا، قاله الزجاج وأبو البقاء⁽⁵¹⁾.

والثاني . أنها مجرورة عطفا على الضمير المجرور بإضافة المصدر إليه، وهو كاف مخاطبين في (ذكركم)، قال الزمخشري: " (أو أشد ذكرا)

في موضع جر عطفا على ما أضيف إليه الذكر في قوله (كذكركم) كما نقول: كذكر قريش آباءهم أو قوم أشد منهم ذكرا

"⁽⁵²⁾، وأيده ابن مالك في هذا الإعراب⁽⁵³⁾، وهذا الرأي هو موضع إيراد هذه الآية في سياق العطف على الضمير المخفوض

من دون إعادة الخافض مع المعطوف حيث عطف (أشد) على الكاف في (ذكركم) ولم يعد الجار المضاف وهو المصدر (ذكر)

مع المعطوف .

أما نصبها فليل فيه خمسة وجوه، الأول . أن يكون معطوفا على (آباءكم) قال الزمخشري: " أو في موضع نصب عطف

على (آباءكم) بمعنى: أو أشد ذكرا من آباءكم على أن (ذكر) من فعل المذكور "⁽⁵⁴⁾، والثاني . أن يكون معطوفا على محل

الكاف في (ذكركم)؛ لأنها عندهم نعت لمصدر محذوف تقديره ذكرا كذكركم آباءكم أو أشد، وجعلوا الذكر ذكرا مجازا، ونسبه

السمين لأبي عليّ وابن جني⁽⁵⁵⁾، والثالث . قال مكّي: " أن يكون منصوبا بإضمار فعل، تقديره: اذكروه ذكرا أشد ذكرا من

⁵⁰ - البحر المحيط 147/2 .

⁵¹ - معاني القرآن وإعرابه 236/1، التبيان في إعراب القرآن 164 .

⁵² - الكشاف 1/ 125 .

⁵³ - شواهد التوضيح والتصحيح 56 .

⁵⁴ - الكشاف 1/ 125 .

⁵⁵ - الدر المصون 339/2 .

العدد السابع والأربعون / أبريل / 2020

ذكركم لأبائكم ، فيكون نعتا لمصدر في موضع الحال، أي: اذكروا مبالغين في الذكر له"⁵⁶)، والرابع . أن يكون منصوبا بإضمار فعل الكون، قال أبو البقاء: " وعندي أن الكلام محمول على المعني، والتقدير: أو كونوا أشدَّ ذكرا لله منكم لأبائكم، ودلَّ على هذا المعنى قوله تعالى: (فاذكروا الله) أي: كونوا ذاكريه، وهذا أسهل من حمله على المجاز "⁵⁷)، والخامس . أن يكون (أشدَّ) نصب على الحال من (ذكرا)؛ لأنه لو تأخَّر عنه لكان صفةً له، فلما تقدَّم صار حالا ، قاله أبو حيَّان بعد ذكر الوجوه السابقة ورجَّحه⁵⁸) .

3. قال تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ (النساء: من الآية 1)

قرئ (والأرحام) بالنصب وبالجر وبالرفع، ومحلُّ إيراد هذه الآية هنا هو قراءة الجزِّ⁵⁹)، وفيها ثلاثة أقوال:
الأول . أنه عطف على الضمير المجرور في (به) من غير إعادة الجار، ورجَّحه ابن مالك وأبو حيَّان، وقبَّحه القراء، وردَّه مَنْ منع العطف على الضمير المخفوض وعلى رأسهم الزجاج⁶⁰) .
الثاني . أنه ليس معطوفا على الضمير المخفوض، بل الواو للقسم، وهو مخفوض بحرف القسم مقسم به، وجواب القسم: ﴿ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمُكُمْ رَقِيبًا ﴾ (النساء: من الآية 1) وضِعَّفَ هذا بوجهين، أحدهما . أنَّ قراءتي النصب وإظهار حرف الجر في (بالأرحام) يمنعان من ذلك، والأصل توافق القراءات، والثاني . أنه تُهَيَّي أن يُخْلَفَ بغير الله تعالى، وقدَّر بعضهم مضافا فرارا من ذلك فقال: تقديره: وربِّ الأرحام⁶¹)، والثالث . أن يكون من باب حذف حرف الجر لنيابة حرف العطف منابه، وذلك قليل، قاله ابن الأنباري، وابنُ عصفور والمرادي⁶²) .

والراجع من هذه الوجوه أن يكون من باب العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الجار ولا حاجة إلى التكلُّف بحمل ذلك على القسم، أو تقدير حرف جر محذوف ولا سيما أنهم ينقلون عن العرب قولهم: أسألكَ بالله وبالرحم، قال الزمخشري: "

56 - مشكل إعراب القرآن 124 .

57 - التبيان في إعراب القرآن 164 .

58 - البحر المحيط 2/104 .

59 - قرأ بالجر: حمزة من السبعة ، و ابن عباس ، والحسن ، وأبي رزين ، ومجاهد ، وقتادة ، والنخعي ، والأعمش ، ويحيى بن وثاب . شرح التسهيل 3/376 .

60 - ينظر : معاني القرآن 1/252 ، معاني القرآن وإعرابه 2/5 ، إعراب القرآن 1/270 - 271 ، شرح التسهيل 3/376 ، البحر المحيط 3/156-159 .

61 - الدر المنصون 2/454 .

62 - البيان في غريب إعراب القرآن 1/209 ، شرح جمل الزجاجي 1/204 ، 205 ، توضيح المقاصد 1027 .

العدد السابع والأربعون / أبريل / 2020

قريءٌ تُساءَلُونَ بطرح التاء الثانية، أي: يسأل بعضكم بعضاً بالله وبالرَّحِمِ، فيقول: بالله وبالرَّحِمِ أَفَعَلْتُ كَذَا عَلَى سَبِيلِ الاستعطاف، وأنا أَنَا شَدُّكَ اللهُ وَالرَّحِمِ، أو تُسَائِلُونَ غيركم بالله والرَّحِمِ " (63)، وقال القرطبي: " وقال جماعة هو معطوف على المكيِّ؛ فإنهم كانوا يتساءلون بها، يقول الرجل: سألتك بالله والرَّحِمِ، هكذا فسَّره الحسن والنخعي ومجاهد" (64)، كما يؤيِّد العطف على الضمير من دون إعادة الخافض قراءة مَنْ قرأ (وبالأرحام) (65) مُصَرِّحاً بإعادة الخافض مع المعطوف في دلالة على أنه ليس من باب القسم .
أما قراءة النصب (والأرحام) فهي قراءة الجمهور وفيها وجهان: أحدهما . أنه معطوف على اسم الله، أي: واتقوا الأرحام أن تقطعوها، والثاني . هو محمول على موضع الجار والمجرور، كما تقول: مررت بزيدٍ وعمراً، والتقدير: الذي تعظَّمونه والأرحام؛ لأن الحلف به تعظيم له (66) .

أما قراءة الرفع (والأرحام) فقرأ بها عبد الله بن يزيد، قال أبو الفتح: " ينبغي أن يكون رفعه على الابتداء وخبره محذوف، أي: والأرحامُ مما يجب أن تتقوه وأن تحتاطوا لأنفسكم فيه" (67) .

4- قال تعالى: ﴿ لَكِنَّ الرَّاْسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ (النساء: 162)
قرأ الجمهور: (المقيمين الصلاة) بالياء، وقرأ جماعة كثيرة: (والمقيمون) بالواو (68)، وقراءة الرفع ظاهرة لا إشكال فيها بالعطف على (الراسخون) أو (المؤمنون) أو (الواو في يؤمنون)، أما قراءة (والمقيمين) فهي موضع إشكالٍ تعددت فيه توجيهات المعربين حتى وصلت إلى ستة أقوال: واحد منها على نصب (المقيمين)، والخمسة الأخرى على جرّه .

أما النصب فهو على المدح، أي بتقدير: أمدحُ أو أعني المقيمين، وهو رأي سيبويه (69) وأكثر المعربين، وزدُّ بأنَّ النصب على المدح إنما يكون بعد تمام الخبر، والخبر في هذه الآية لم يتم إلا بقوله: ﴿ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ ولكن سيبويه جعل

63 - الكشاف 241/1 .

64 - الجامع لأحكام القرآن 2/5-3 .

65 - الدر المنصون 2/454 .

66 - التبيان في إعراب القرآن 327 .

67 - المحتسب 1/179 .

68 - الدر المنصون 4/153، ونسب قراءة الرفع إلى ابن جبير، وأبي عمرو بن العلاء في رواية يونس وهارون، ومالك بن دينار، وعصمة عن الأعمش، وعمرو بن عبيد، والمجحدري، وعيسى بن عمر وخلائق .

العدد السابع والأربعون / أبريل / 2020

خبر (الراسخون) هو قوله تعالى: ﴿يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ وجعل ﴿وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ ابتداءً وخبره ﴿أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ فيدفع بذلك هذا الاعتراض، وهو في رأيي أنسب الأقوال؛ فبعد أن بين الله عز وجل عقابه للذين ظلموا من اليهود جاء الاستدلال على ذلك بأن الراسخين في العلم من أهل الكتاب والمؤمنين من المهاجرين والأنصار وأصحاب محمد عليه الصلاة والسلام يؤمنون بكل ما جاء في الكتب السماوية بما فيها كتابك، ثم مدح المقيمين الصلاة من أمته بأسلوب تعرفه العرب وهو النصب على المدح لبيان فضل الصلاة، كما وعد المؤمنين الزكاة والمؤمنين بالله واليوم الآخر بأن لهم أجرا عظيما .

أما إذا جعلنا (المقيمين) مجرورة، فعلى خمسة توجيهات :

أولها . أنه معطوف على (ما) في ﴿بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ أي: يؤمنون بما أنزل على محمد -صلى الله عليه وسلم- وبالمقيمين، ويُعزى هذا للكسائي، وحكى محمد بن جرير الطبري أنه قيل له إنَّ المقيمين -ههنا- هم الملائكة عليهم السلام، لدوامهم على الصلاة والتسبيح والاستغفار، واختار هذا القول⁽⁷⁰⁾، وقيل هم الأنبياء، وقيل المسلمون ، ويكون على حذف مضاف أي: وبدن المقيمين⁽⁷¹⁾.

والثاني . أنه معطوف على الكاف في (قَبْلِكَ) فيكون التقدير: يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك ومن قبل المقيمين الصلاة، وفيه عطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض، وهو على جوازه . كما مر بنا . لا دلالة له في هذا الموضوع، فليس في هذا التقدير كبير معنى .

والثالث . أنه معطوف على الهاء والميم في (مِنْهُمْ) فيكون التقدير: لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك، ومن المقيمين الصلاة، وضَعْفُهُ في رأيي واضح؛ لبعْد ما بين المتعاطفين، وصعوبة ربط السامع بين المعطوف والمعطوف عليه.

⁶⁹ - الكتاب 63/2 - 64 .

⁷⁰ - جامع البيان 365/4 .

⁷¹ - الدر المصون 154/4 .

العدد السابع والأربعون / أبريل / 2020

والرابع. أنه معطوف على الكاف في (إليك) والتقدير: يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك وإلى المقيمين الصلاة، ولعل ما يُضَعِّفُهُ في رأيي أننا لا نجد في هذا العطف معنى، فما أنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم هو ما أنزل على المقيمين الصلاة.

والخامس. أنه معطوف على نفس الظرف، ويكون على حذف مضاف أي: ومن قبل المقيمين، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، ولا أرى كبير معنى في قولنا: من قبلك ومن قبل المقيمين الصلاة من أمتك. والتوجيهات الأربعة الأخيرة - وإن كانت تحتمل العطف على الضمير المخفوض من دون إعادة الخافض - لا تحمل كبير معنى يضاف إلى دلالة التركيب كما هو الشأن في وجه النصب، أو في رأي الكسائي الذي ساندته ابن جرير بالأثر.

وقبل أن نظوي صفحة القول في هذه الآية نود أن نشير إلى أثر يروي عن عروة بن الزبير أنه قال: سألت عائشة عن لحن القرآن، وعن قوله: ﴿قَالُوا إِنْ هَذَا لَسَاحِرٌ أَوْ نَجِّنٌ﴾ (طه: من الآية 63)، وعن قوله: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ (النساء: من الآية 162) وعن قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغِينَ﴾ (البقرة: من الآية 62) فقالت: يا ابن أخي هذا عمل الكتاب أخطأوا في الكتاب⁽⁷²⁾، وقال أبان بن عثمان: كان الكاتب يملئ عليه فيكتب ﴿لَكِنَّ الرَّاْسِحُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ ثم قال له: ما أكتب؟ فقيل له: اكتب (وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ) فمن ثم وقع هذا⁽⁷³⁾. وروي عن عثمان بن عفان-رضي الله عنه- أنه لما عرضت عليه المصاحف قال: إن فيه لحنا ستقيمه العرب بألسنتها⁽⁷⁴⁾، فهذه الرويات كما قال السمين الحلبي لا تصح عن عائشة ولا أبان⁽⁷⁵⁾، وقد ردها الزمخشري قائلا: "و لا يُلتَفَتُ إلى ما زعموا من وقوعه لحنا في خط المصحف، وربما التفت إليه من لم ينظر في الكتاب، ومن لم يعرف مذاهب العرب وما لهم في النصب على الاختصاص من الافتنان، وعي عليه أن السابقين الأولين الذين مثلهم في التوراة، ومثلهم في الإنجيل كانوا أبعد همة في الغيرة عن الإسلام وذبح المطاعن عنه من أن يتركوا ثلثة في كتاب الله ليسدّها من بعدهم وخرقا يرفوه من يلحق بهم"⁽⁷⁶⁾. وقال السيوطي: "قلت معاذ

72 - كتاب الاقتراح 38، 39.

73 - الجامع لأحكام القرآن 15/6.

74 - كتاب الاقتراح 38.

75 - الدر المنصور 155/4.

76 - الكشف 313/1.

العدد السابع والأربعون / أبريل / 2020

الله ! كيف يُظنّ - أوّلا- بالصحابة أنّهم يلحنون في الكلام فضلا عن القرآن وهم الفصحاء اللدّ؟ ثم كيف يظنّ بهم - ثانيا - في القرآن الذي تلقّوه من النبي - صلى الله عليه وسلم - كما أنزل وضبطوه وحفظوه وأتقنوه؟ ثم كيف يُظن بهم - ثالثا - اجتماعهم كلهم على الخطأ وكتابته؟ ثم كيف يظن بهم - رابعا - عدم تنبهم ورجوعهم عنه؟ ثم كيف يظن بعثمان أن يقرأه و لا يغيّره؟ ثم كيف يظن أن القراءات استمرت على مقتضى ذلك الخطأ وهو مروّي بالتواتر خلفا عن سلف؟ هذا مما يستحيل عقلا وشرعا وعادة" (77).

5. قال تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ ﴾ (الحجر: 20)

لما كانت (مَنْ) اسما موصولا مبنيا لا تظهر عليه علامة الإعراب احتمل في هذا الموضع الرفع والنصب والجر، قال السمين الحلبي: " يجوز في (مَنْ) خمسة أوجه، أحدها . وهو قول الزجاج أنه منصوب بفعل مقدّر تقديره: وَأَعَشْنَا مَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ، كالعبيد والدوابّ والوحوش، والثاني . أنه منصوب عطفا على (معايش) أي: وجعلنا لكم فيها مَنْ لستم له برازقين من الدوابّ المنتفع بها، والثالث . أنه منصوب عطفا على محل (لكم)، والرابع . أنه مجرور عطفا على (كم) المجرور باللام، وجاز ذلك من غير إعادة الجار ...، والخامس . أنه مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف، أي: ومن لستم له برازقين جعلنا له فيها معايش، وسمِع من العرب: (ضربتُ زيدا وعمرو) برفع (عمرو) مبتدأ محذوف الخبر، أي: وعمرو ضربته . و(مَنْ) يجوز أن يراد بها العقلاء أي: وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ من مواليكم الذين تزعمون أنّكم ترزقوهم، وأن يُرادَ بها غيرهم، أي: ومن لستم له برازقين من الدوابّ وإن زعمتم أنّكم ترزقوهم، وإليه ذهب جماعة من المفسرين، ويجوز أن يراد بها النوعان، وهو حسنٌ لفظا ومعنى" (78).

ولعل أرجح هذه الأوجه هو وجه العطف على الضمير المتصل (كم) من دون إعادة الجار لبلاغة معناه؛ فمؤداه أنّ الله جعل لكم معايش ولمن لستم له برازقين، وأراد بهم العيال والمماليك والخدم والدوابّ الذين تحسبون أنّكم ترزقوهم فإن الله هو الرازق يرزقكم وإياهم، وهذا المعنى يلتقي أيضا مع وجه نصب (مَنْ) عطفا على محل (لكم)؛ لأنّ معنى (جعلنا لكم) هو (رزقناكم)،

77 - كتاب الاقتراح . 39 .

78 - الدر المصون 7/ 152 .

العدد السابع والأربعون / أبريل / 2020

ولكنَّ العطفَ على المجرور أقلَّ تكلفًا من التأويل والتقدير الذي يتطلبه وجه نصبها وكذلك وجه الرفع على الابتداء وإن أدى هذا المعنى فإنه في حاجة إلى تقدير الخبر .

6 - قال تعالى: ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْوِلْدَانِ وَأَنْ تَقُومُوا لِلْيَتَامَى بِالْقِسْطِ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِهِ عَلِيمًا ﴾ (النساء: 127)

لما كانت (ما) مبنية كانت كل أوجه الإعراب من الرفع والنصب والجر قابلة للاحتمال شكلا، الأمر الذي أدى إلى تعدد أوجه الإعراب فيها بين الرفع والنصب والجر حتى وصلت إلى سبعة أوجه نوجزها فيما يأتي :

الرفع من أربعة أوجه: أحدها . أن يكون عطفًا على الضمير المستكن في (يُفْتِيكُمْ) العائد على الله - تعالى - وجاز ذلك للفصل بينهما بالمفعول (كم) الضمير المتصل وبالجار والمجرور (فيهنَّ) .

والثاني . أنه معطوف على لفظ الجلالة فقط في قوله تعالى: " (قُلِ اللَّهُ) ذكره أبو البقاء، ورده السمين بأن الخبر (يفتيكم) لم يُنَسَّ لذلك، وأنه على هذه الصورة من عطف الجملة على الجملة بعد تقدير خبر ل (ما يتلى) .

والثالث والرابع . أنه رفع بالابتداء وفي الخبر احتمالان: أحدهما . أنه الجار والمجرور بعده وهو (في الكتاب) والمراد بما يتلى القرآن، وبالكتاب اللوح المحفوظ، وتكون هذه الجملة معترضة بين البدل والمبدل منه أي بَيَّنَّ (فيهنَّ) و (في يتامى النساء)، والاحتمال الثاني . أن الخبر محذوف أي: المتلوا عليكم في الكتاب يُفْتِيكُمْ أو يبيِّن لكم أحكامهنَّ، فهذه أربعة أوجه للرفع .

وفي الجر وجهان: أحدهما . أن تكون الواو للقسم، وأقسم الله بالمتلو في شأن النساء تعظيما له كأنه قيل: وأقسم بما يتلى عليكم في الكتاب، والثاني . أن يكون عطفًا على الضمير في (فيهنَّ) أي: يُفْتِيكُمْ اللهُ فيهنَّ وفيما يُتْلَى، وهذا منقول عن محمد بن أبي موسى قال : أفْتَاهم اللهُ فيما سألوا عنه وفيما لم يسألوا، وهو موضع إيرادنا لهذه الآية في جواز العطف على الضمير المجرور من دون إعادة الجار مع المعطوف .

العدد السابع والأربعون / أبريل / 2020

أما النصب فيإضمار فعل، أي ويبيّن لكم ما يتلى؛ لأنّ يُقْتَبِكُمْ بمعنى يُبيّن لكم⁽⁷⁹⁾.

7 . قال تعالى: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ (الجاثية:4)

قال السمين: " قوله: ﴿ وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ ﴾ فيه وجهان، أظهرهما أنّه معطوف على (خلقكم) المحرور بـ (في) والتقدير: وفي ما يَبُتُّ، الثاني: أنّه معطوف على الضمير المخفوض بالخلق، وذلك على مذهب من يرى العطف على الضمير المحرور دون إعادة الجار"⁽⁸⁰⁾.

8 . قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (أنفال:64)

أتاح مجيء (من) الموصولة في صورة البناء أن تحتل الرفع والنصب والجر:

فالجر - وهو موضع إيرادنا لهذه الآية هنا - عطفا على الكاف في (حسبك)، وبهذا فسره الشّعبي وابن زَيْدٍ، فقالا معناه: وحسب من اتبعك .

والنصب على أن محله النصب على المعية، والمعنى: كفاك وكفى أتباعك المؤمنين الله ناصرا .

أما الرفع فمن ثلاثة أوجه: أحدها . أن يكون معطوفا على لفظ الجلالة، وردّه بعضهم بأن الواو لا تصلح هنا؛ لأنّ المعنى يقتضي أن يكون العطف بـ (ثم) .

والثاني . أن يكون مبتدأ ويضمّر الخبر، والمعنى حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين كذلك .

والثالث . أن يكون خبر مبتدأ محذوف تقديره: وحسبك من اتبعك من المؤمنين⁽⁸¹⁾.

9 . قال تعالى: ﴿ قَالُوا أَنْزَلْنَاهُ مِنْ لَدُنْكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَالُونَ ﴾ (الشعراء:111)

79 - ينظر : معاني القرآن 1/290 ، معاني القرآن وإعرابه 2/ 93 ، إعراب القرآن 1/332 ، مشكل إعراب القرآن 209 ، الكشاف 1/301 ، البيان في غريب إعراب القرآن 1/231 ، التبيان في إعراب القرآن 393 ، البحر المحيط 3/359 ، الدر المنصور 4/100 .

80 - نفسه 9/633 ، 634 .

81 - ينظر : مشكل إعراب القرآن 319 ، الكشاف 2/133 ، البيان في غريب إعراب القرآن 1/332 ، التبيان في إعراب القرآن 631 ، الدر المنصور 8/537 .

العدد السابع والأربعون / أبريل / 2020

قال السمين: " وقرأ اليمانيُّ (وأتباعك) بالجر عطفًا على الكاف في (لك) ... وعلى هذا فيرتفع (الأردلون) على خَيْرِ ابتداءٍ مضمَّرٍ أي: هم الأردلون"⁽⁸²⁾. وهذه القراءة . وإن كانت شاذة . فإنها نصٌّ صريحٌ في العطف على الضمير المجرور من دون إعادة الجار .

هذه هي الآيات القرآنية التي دار الخلاف بين المفسرين والمعربين حول وقوع العطف فيها على الضمير المخفوض من دون إعادة الجار، وهي كما رأينا مواضع قليلة لا تشكل - إن سلمنا بصحة العطف فيها على الضمير المخفوض - إلا ما نسبته عُشْر مواضع العطف على الضمير المخفوض في القرآن الكريم ، وبذلك تبيّن دقة ما ذهب إليه أوائل نحاة الكوفة والبصرة من نعت هذا الاستعمال بالقبيح، فهم لم ينكروا وروده عن العرب، ولكنهم رأوه قليلا في غير الشعر، ورأوا أن ما جاء منه في القرآن الكريم في أكثر المواضع تتجاذبه وجوهٌ أخرى من الإعراب، فلم يسوّغوه إلا على قبْح .

النتائج التي توصل إليها البحث :

وبعد استعراض أقوال النحاة في مسألة العطف على الضمير المتصل المجرور وأدلتهم، والنظر فيما ورد في القرآن الكريم من نصوص في هذه المسألة تبيّن:

- 1 . أن القول بجواز العطف على الضمير المجرور من دون إعادة الجار مع المعطوف هو الأرجح؛ لقوة دليله من النقل والقياس ، وعدم تعارضه مع ما ورد عن العرب من جوازه نثرا رغم قلته التي دفعت سيبويه والفرّاء إلى نعتة بالقبح، والتي دُفِعَتْ - في نظرنا - بوروده في عدد من آيات الذكر الحكيم التي يدلُّ ظاهر لفظها على جواز ذلك .
- 2 . أن القول بجواز ذلك ينجلي من الوقوع في محذور تلحين قراءة متواترة من القراءات السبعة التي تلقنتها الأمة بالقبول، وثبت بالدليل اتصالها سندا برسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وإن لم تَجْرِ على الأفشى في الاستعمال والأقيس في اللغة، فورود القراءة بجواز العطف على الضمير المجرور من دون إعادة الجار مع المعطوف أصحُّ دليل على ورود ذلك عن العرب، القراءة المتواترة حجة على العربية وليست العربية حجة عليها، يقول الإمام ابن الجزريّ نقلا عن الإمام أبي عمرو الداني: "

العدد السابع والأربعون / أبريل / 2020

وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل والرواية، فإذا ثبتت عنهم لم يردّها قياس عربيّة ولا فشو لغة؛ لأن القراءة سنّة متبّعّة يلزم قبولها والمصير إليها" (83).

3. أن تبني هذا الرأي يفضي إلى دفع التأويلات المتكلفة لبعض المواضع التي ورد فيها العطف على الضمير المجرور من دون إعادة الخافض مع المعطوف في القرآن الكريم، والاستعاضة عنها بتجوز استعمال ورد عن العرب بالنقل الصحيح وإن كان قليلا .

4. أسفر تتبع المواضع التي ورد فيها العطف على الضمير المجرور في القرآن الكريم عن النتائج الآتية :
. ورد العطف على الضمير المجرور في خمسة وثمانين موضعاً في القرآن الكريم .
. أعيد الجار مع المعطوف في ستة وسبعين موضعاً، أي ما نسبته 90% تقريباً من كل المواضع التي ورد فيها العطف على الضمير المتصل المجرور في القرآن الكريم .

. كان الجار المعاد مع المعطوف أحد حروف الجر في ثمانية وعشرين موضعاً .
. كان الجار المعاد مع المعطوف ما أضيف إليه الضمير في ثمانية وأربعين موضعاً .

. جاءت تسع مواضع محتملة لجواز تخريجها على العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار وجواز حملها على وجوه أخرى ، أي ما نسبته 10% تقريباً من كل المواضع التي ورد فيها العطف على الضمير المجرور في القرآن الكريم .
. تؤكد نسبة ما ورد من المواضع المحتملة للعطف على الضمير المتصل المجرور دون إعادة الجار ما ذهب إليه سيويه والقراء من القول بقبح هذا الاستعمال في النشر إشارة منهما إلى قلة هذا الاستعمال إذا قورن بإعادة الجار مع المعطوف .

- 1 . الأصول في النحو : ابن السّراج، أبو بكر محمد بن سهل ت 316هـ، تح : عبد الحسين الفتلي، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت 1988م .
- 2 . الإنصاف في مسائل الخلاف : ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، ت 577هـ، تح : محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، لبنان 1987م .
- 3 . أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ابن هشام الأنصاري، جمال الدين عبد الله بن هشام، ت 761هـ، تح : محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت .
- 4 . البحر المحيط : أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف، ت 745هـ، ط2، دار إحياء التراث العربي، بيروت 1990م .
- 5 . البيان في إعراب غريب القرآن : الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، ت 577هـ، تح : طه عبد الحميد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1980م .
- 6 . تبصرة المبتدئ وتذكرة المنتهي : الصّبمري، أبو محمد عبد الله بن علي، ت بعد سنة 400هـ، تح : د يحيى مراد، دار الحديث، القاهرة 2005م .
- 7 . التبيان في إعراب القرآن : العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، ت 616هـ، تح : علي محمد البجاوي، دار الشام للتراث، بيروت 1976م .
- 8 . تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب : الأعلام الشننمري، يوسف بن سليمان، ت 476هـ، مطبوع بمامش كتاب سيبويه، ط1، مطبعة بولاق، القاهرة 1316هـ .

العدد السابع والأربعون / أبريل / 2020

9 . تذكرة النحاة : أبو حيان الأندلسي، أثر الدين محمد بن يوسف، ت 745هـ، تح : د عفيف عبد الرحمن، ط1، مؤسسة الرسالة بيروت 1986م .

10 . تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش، محيي الدين محمد بن يوسف، ت 778هـ، تح : علي محمد فاخر وزملائه، ط1، دار السلام، القاهرة 2007م .

11 . توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : المرادي، ابن أم قاسم، ت 749هـ، تح : د عبد الرحمن علي سليمان، ط1، دار الفكر العربي، لبنان 2001م .

12 . جامع البيان في تأويل القرآن : الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، ت 310هـ ، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت 1999م .

13 . الجامع الصحيح : البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، ت 256هـ المطبعة الميمنية، مصر 1306هـ .

14 . الجامع لأحكام القرآن : القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري، ت 671هـ، تح : عبد العليم البردوني، دار الكتاب، بيروت .

15 . خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية : البغدادي، عبد القادر بن عمر، ت 1093هـ، دار صادر، بيروت .

16 . الدر المصون في علم الكتاب المكنون : السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، ت 756هـ، تح : د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق .

17 . ديوان العباس بن مرداس، جمع وتحقيق : د. يحيى الجبوري، وزارة الإعلام، بغداد 1968م .

18 . ديوان مسكين الدارمي، تح : خليل العطية و عبد الله الجبوري، بغداد 1389هـ .

العدد السابع والأربعون / أبريل / 2020

- 19 . شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك : الأشمونيّ، علي بن محمد، ت900هـ، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة .
- 20 . شرح التسهيل : ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، ت672هـ، تح : د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، ط1، دار هجر، مصر 1990م .
- 21 . شرح جمل الزجاجي : ابن عصفور الإشبيليّ، أبو الحسن علي بن مؤمن، ت669هـ، تح : فواز الشعار، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت 1998م .
- 22 . شرح ديوان الحماسة : التبريزي، أبو زكريا يحيى بن علي، ت502هـ، عالم الكتب، بيروت .
- 23 . شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : ابن هشام الأنصاريّ، جمال الدين عبد الله بن هشام، ت781هـ، تح : د إميل يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت 1996م .
- 24 . شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل، ت769هـ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت 1995م .
- 25 . شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ : ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، ت672هـ، تح : رشيد عبد الرحمن العبيدي، ط1، نشر لجنة إحياء التراث بوزارة الأوقاف العراقية، بغداد 1977م .
- 26 . شرح الكافية الشافية : ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، ت672هـ، تح : د عبد المنعم أحمد هريدي ، دار المأمون للتراث، دمشق .
- 27 . شرح المفصل : ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، ت643هـ، عالم الكتب، بيروت .
- 28 . شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، ت672هـ، تح : محمد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب، بيروت

العدد السابع والأربعون / أبريل / 2020

29. ضرائر الشعر : ابن عصفور الإشبيلي، أبو الحسن علي بن مؤمن، ت669هـ، تح : السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة و النشر، بيروت .
30. الكامل في اللغة والأدب : المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، ت285هـ ، تح : تغايد بيضون ونعيم زرزور، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت 1989م .
31. الكتاب : سيوييه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، ت180هـ، تح: عبد السلام هارون، دار الكتاب العربي، القاهرة 1968م، وطبعة بولاق المكتب التجاري للطباعة، مصر 1316هـ .
32. كتاب الاقتراح في علم أصول النحو : السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ت911هـ، تح : د.أحمد سليم الحمصي، و د.محمد أحمد قاسم، ط1، الناشر جروس برس، لبنان 1988.
33. الكشاف عن حقائق التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل : الزمخشري، أبو القاسم جاز الله محمود ابن عمر، ت538هـ، دار المعرفة، بيروت .
34. لسان العرب : ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، ت711هـ، دار الحديث، القاهرة 2006م.
35. مجالس العلماء : الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، ت337هـ، تح : عبد السلام هارون، ط2، مكتبة الخانجي بمصر، ومكتبة الرفاعي بالرياض 1082م .
36. المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها : ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، ت392هـ، تح : علي النجدي ناصف و عبد الحليم النجار و عبد الفتاح إسماعيل، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة 1994م .

العدد السابع والأربعون / أبريل / 2020

37. مشكل إعراب القرآن : القيسي، أبو محمد مكي بن طالب، ت 437هـ، تح : د.حاتم الضامن، ط4، مؤسسة الرسالة، بيروت 1988م .
38. معاني القرآن : الأخفش، سعيد بن مسعدة، ت 215هـ، تح : إبراهيم شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت 2002م .
39. معاني القرآن: الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، ت 207هـ، تح : أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار السرور، بيروت .
40. معاني القرآن وإعرابه : الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، ت 311هـ، تح : عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، القاهرة 2004م .
41. المقاصد النحويّة في شرح شواهد الألفيّة : العيني، محمود بن أحمد، ت 855هـ، بهامش خزانه الأدب، دار صادر، بيروت .
42. النشر في القراءات العشر : الجزري، محمد بن محمد، ت 833هـ، تح : محمد سالم محسن، مكتبة محمد سالم محيسن، القاهرة .
43. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر، ت 911هـ، تح: د .عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت 1979م .